الأمم المتحدة

A/64/L.43

الجمعية العامة

Distr.: Limited
21 January 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

السودان*: مشروع قرار

التعاون الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، فضلا عن جميع قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وإذ تشير إلى القرارات المتخذة في الأجزاء المتعلقة بالشؤون الإنسانية من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تسلّم بأهمية توخي مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

210110 210110 10-21542 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو[1] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[2]، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من الأخطار من أجل مستقبل أكثر أمنا[3]، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تلاحظ مع التقدير الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإذ تحيط علما بتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث، وإذ تتطلع قدما إلى استعراض منتصف المدة الوشيك لإطار عمل هيوغو،

وإذ تشدد على أن الدولة المتضررة هي المسؤولة في المقام الأول عن الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وإيصالها داخل إقليمها وعن تيسير عمل المنظمات الإنسانية في مجال التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد أيضا على مسؤولية الدول كافة عن الاضطلاع بجهود التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها والتخفيف من آثارها بغية تقليل هذه الآثار إلى الحد الأدنى، مع التسليم في الوقت ذاته بأهمية التعاون الدولي في دعم جهود البلدان المتضررة التي قد تكون قدراتها محدودة في هذه المجالات،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد التحديات التي تواجه الدول الأعضاء وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الإنسانية في سياق التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية، بالنظر إلى آثار التحديات العالمية، بما في ذلك أثر تغير المناخ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والآثار الإنسانية لأزمة الغذاء العالمية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضا لأن المجتمعات المحلية لفقراء الريف والمدن في العالم النامي هي المجتمعات الأشد تضررا من آثار الأخطار المتزايدة للكوارث،

وإذ تسلّم بآثار التوسع الحضري السريع في سياق الكوارث الطبيعية، وبأن التأهب للكوارث والتصدي لها في المناطق الحضرية يتطلبان استراتيجيات ملائمة للحد من أخطار

---

(١) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٣) A/CONF.206/6 و Corr.1، المرفق الثاني.

الكوارث، بما يشمل الاستراتيجيات في مجال التخطيط الحضري، واستراتيجيات الانتعاش المبكر التي تنفذ من المرحلة الأولية لعمليات الإغاثة، فضلا عن استراتيجيات الإصلاح والتنمية،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات المحلية هي أول المستجيبين في معظم حالات الكوارث، وإذ تؤكد ما للقدرات الداخلية للبلدان من دور أساسي في الحد من أخطار الكوارث، ويشمل ذلك عمليات التأهب للكوارث والتصدي لها والانتعاش منها، وإذ تسلّم بضرورة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية قدرات وطنية ومحلية وهو ما له أهمية أساسية في تحسين الأداء العام للمساعدة الإنسانية،

وإذ تدرك ارتفاع أعداد المتضررين من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم في هذا الصدد المشردون داخليا، وضرورة معالجة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن التشرد الداخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للكوارث الطبيعية المفاجئة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مراحل التأهب والتصدي والانتعاش المبكر، وأهمية تعزيز القدرة على التصدي لدى البلدان المتضررة من الكوارث،

وإذ تسلّم بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في مهمته، وإذ تشجع الدول الأعضاء على تقديم كل الدعم الضروري للبرنامج، بما في ذلك الدعم المالي، على أساس طوعي، لتمكينه من الاضطلاع بخطة عمله للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي في إدارة الكوارث والتصدي للطوارئ بزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الفضائية لجميع البلدان وتيسير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل إدارة الكوارث، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ مع التقدير الدور المهم الذي تؤديه الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية، التي منحت مساعدة سخية متواصلة وضرورية للبلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية،

وإذ تدرك الدور المهم الذي تؤديه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، باعتبارها جزءا من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، في التأهب لوقوع الكوارث والحد من أخطارها والتصدي لها وما يبذل من جهود للإصلاح والتنمية،

وإذ تشدد على أهمية معالجة أوجه الضعف وإدماج عنصر الحد من الأخطار في جميع مراحل إدارة الكوارث الطبيعية والإنعاش في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث الطبيعية والتخطيط الإنمائي،

وإذ تسلّم بأن الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تتأثر سلبا بفعل الكوارث الطبيعية، وإذ تلاحظ المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها تلك الجهود في تعزيز قدرة السكان على الانتعاش من تلك الكوارث،

وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية دور منظمات التنمية في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية والآثار المتزايدة المترتبة عليها التي تتسبب في حدوث خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المجتمعات الضعيفة التي تفتقر إلى القدرات الكافية التي من شأنها التخفيف بصورة فعالة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية الطويلة الأجل المترتبة على الكوارث الطبيعية؛

٣ - **تهيب** بالدول أن تنفذ بالكامل إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وخصوصا الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لكي تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار في مرحلة الانتعاش في أعقاب الكوارث وبعمليات الإصلاح؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الأخرى المعنية، أن تعجل بتنفيذ إطار عمل هيوغو، وتشدد على الترويج لأنشطة التأهب للكوارث وتعزيزها على جميع المستويات، ولا سيما في المناطق المعرضة للكوارث، وتشجع تلك الجهات على زيادة التمويل والتعاون فيما يتعلق بأنشطة الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث؛

٥ - **تهيب** بجميع الدول أن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من التدابير الملائمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وأن تواصل تنفيذ تلك

(٤) A/64/331.

التدابير تنفيذا فعالا وأن تدرج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي، وتطلب في هذا السياق إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٦ - **تقر** بأن تغير المناخ العالمي يسهم، في جملة عوامل أخرى، في زيادة حدة وتواتر الكوارث الطبيعية، مما يزيد من أخطار الكوارث الطبيعية، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، على القيام، كل وفقا لولايته المحددة، بدعم التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز أنظمة الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر بهدف التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية، بسبل منها توفير التكنولوجيا والدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما يتصل بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، على اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الأطر التنفيذية والقانونية للإغاثة الدولية في حالات الكوارث آخذة في الاعتبار، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث التي اعتُمدت في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛

٨ - **ترحب** بالتعاون الفعال بين الدول المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، مثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمجتمع المدني، في مجال تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديمها، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة في جميع مراحل عمليات الإغاثة وجهود الإصلاح والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل، بطريقة يكون من شأنها الحد من الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية مستقبلا؛

٩ - **تكرر** الالتزام بقيامها، على سبيل الأولوية، بدعم جهود البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لتعزيز قدراتها على جميع المستويات بغرض التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها بسرعة والتخفيف من آثارها؛

١٠ - **تحث** الدول الأعضاء على وضع وتحديث وتعزيز تدابير التأهب للكوارث والحد من أخطارها على جميع المستويات، وفقا للأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو، مع مراعاة ظروفها وقدراتها وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، وتشجع

المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة دعم الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على النظر في استحداث برامج وطنية للحد من الكوارث وعرضها على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفقا لإطار عمل هيوغو، وتشجع الدول أيضا على التعاون معا لتحقيق هذا الهدف؛

١٢ - **تؤكد** أن المضي في تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية يتطلب بذل جهود خاصة في مجال التعاون الدولي من أجل مواصلة تحسين وتوسيع نطاق عملية استخدام القدرات الوطنية والمحلية، وعند الاقتضاء، استخدام القدرات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها، وهو ما يمكن أن يتاح بفعالية أكبر وتكلفة أقل بالقرب من موقع حدوث الكارثة؛

١٣ - **تؤكد أيضا** في هذا السياق أهمية تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما عن طريق الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف، في تقديم المساعدة الإنسانية في حينها في حالات الكوارث في جميع مراحلها، من مرحلة الإغاثة والإنعاش إلى مرحلة التنمية، بما في ذلك توفير الموارد الكافية؛

١٤ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على القيام قدر الإمكان بتيسير نقل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية المقدمة في سياق الجهود الدولية، بما في ذلك في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بما يتماشى على نحو تام مع أحكام القرار ١٨٢/٤٦ ومرفقه، وبما يكفل الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ولالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي؛

١٥ - **تسلّم** بالأهداف والمقاصد التي أنشئ من أجلها السجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث عقب اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، وتحيط علما مع القلق بنتائج الاستعراض المستقل للسجل الذي أجري عام ٢٠٠٩، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات عن التدابير الممكن اتخاذها للاستجابة لتلك النتائج، بما في ذلك ما يتعلق بهيكل السجل وشكله؛

١٦ - **تؤكد من جديد** دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها للدعوة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها فيما بين المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني؛

١٧ - **ترحب**، بالاستعانة بخبراء من البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية من أجل زيادة تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية، في نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق وفي أعمال الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من أجل مساعدة تلك البلدان على تعزيز قدراتها في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية وإنشاء آليات لتحسين تنسيقها لعمليات التصدي الوطنية والدولية في الميدان، وتشير في هذا الصدد إلى قرارها ٥٧/١٥٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والمعنون ''تعزيز فعالية وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة في مجال البحث والإنقاذ بالمناطق الحضرية''؛

١٨ - **تحث** الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على النظر في النتائج المحددة والمتمايزة للكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية على السواء عند وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث، والتأهب، والمساعدة الإنسانية، والإنعاش المبكر، مع التركيز بوجه خاص على تلبية احتياجات سكان المناطق الريفية والحضرية الفقيرة المعرضة للكوارث الطبيعية؛

١٩ - **تسلّم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن أن تؤدي دورا مهما في التصدي للكوارث، وتشجع الدول الأعضاء على تطوير القدرات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض مواجهة الطوارئ، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة في هذا المجال، عند الاقتضاء، بما في ذلك في مرحلة الإنعاش؛

٢٠ - **تشجع** الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية تامبير المتعلقة بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث ولعمليات الإغاثة[٥] أو لم تصدّق عليها على النظر في القيام بذلك؛

٢١ - **تشجع** على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية والأرضية، بما يشمل ما يوفره برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وكذلك تبادل البيانات الجغرافية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها، حسب الاقتضاء، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من الساتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإنعاش المبكر؛

٢٢ - **تشجع** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية على تعزيز القدرة العالمية على الإنعاش المستدام في أعقاب الكوارث في مجالات مثل

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٩٦، الرقم ٤٠٩٠٦.

التنسيق مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين وتحديد ونشر الدروس المستفادة واستحداث أدوات وآليات مشتركة لتقييم احتياجات الإنعاش ووضع الاستراتيجيات وبرمجتها وإدماج عنصر الحد من الأخطار في جميع عمليات الإنعاش، وترحب بالجهود الجارية تحقيقا لذلك؛

٢٣ - **تشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تعالج الآثار المحتملة المتمايزة للكوارث الطبيعية على السكان المتضررين، بطرق من بينها جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب عناصر من بينها الجنس والسن والإعاقة، بوسائل من بينها المعلومات الموجودة التي تقدمها الدول؛

٢٤ - **تشدد** على أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات وعلى أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث، والتأهب، والتصدي، والإنعاش، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصيات المؤتمر الدولي المعني بالمنظور الجنساني والحد من أخطار الكوارث، المعقود في بيجين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛

٢٥ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تحديد أفضل الممارسات لتحسين عمليات التأهب للكوارث والتصدي لها والإنعاش المبكر منها وتعميمها على نحو أفضل وتطوير المبادرات المحلية الناجحة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

٢٦ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة تحسين تنسيقها لجهود الإنعاش من الكوارث، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، بطرق من بينها تعزيز الجهود المبذولة على صُعُد المؤسسات والتنسيق والتخطيط الاستراتيجي في مجال الإنعاش من الكوارث دعما للسلطات الوطنية؛

٢٧ - **تهيب** بالمنظمات الإنسانية والإنمائية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تواصل بذل الجهود اللازمة لضمان القدرة على الاستمرار والتنبؤ في مجال التصدي للكوارث وأن تواصل تحسين التنسيق في عمليات الإنعاش دعما لجهود السلطات الوطنية؛

٢٨ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تحسن تعميم الأدوات والخدمات بما يدعم تعزيز الحد من أخطار الكوارث؛

٢٩ - **تهيب** بالمنظمات الإنسانية والإنمائية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على تعزيز أدواتها وآلياتها لكفالة دمج تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم لتحقيق الإنعاش المبكر في عملية تخطيط وتنفيذ أنشطة التأهب للكوارث، والاستجابة الإنسانية، والتعاون الإنمائي، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - **تسلّم** بوجوب منح الإنعاش المبكر المزيد من التمويل، وتشجع على توفير التمويل للإنعاش المبكر في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالمرونة وإمكانية التنبؤ، بطرق من بينها أدوات العمل الإنساني المستقرة؛

٣١ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال العمل الإنساني والإنمائي على دعم منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين بهدف تعزيز قدراتهم في مجالات منها دعم الحكومة المضيفة في تنفيذ تدابير التأهب، وتنسيق أنشطة التأهب التي تضطلع بها الأفرقة القطرية دعما للجهود الوطنية، وتشجع أيضا منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال العمل الإنساني على زيادة تعزيز القدرة على النشر السريع المرن لأخصائيي المساعدة الإنسانية من أجل دعم الحكومات والأفرقة القطرية في أعقاب الكارثة مباشرة؛

٣٢ - **تشدد** على ضرورة حشد موارد كافية ومستدامة ويسهل الاستعانة بها لأنشطة الإنعاش والتأهب والحد من أخطار الكوارث من أجل كفالة إمكانية الحصول، على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب، على الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية؛

٣٣ - **ترحب** بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وإسهامه في تعزيز الاستجابة الإنسانية في وقت مبكر وتحسينها، وتهيب بجميع الدول الأعضاء النظر في إمكانية تقديم المزيد من التبرعات إلى الصندوق، وتدعو القطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى القيام بذلك، بطرق تشمل، إن أمكن، تقديم الالتزامات المتعددة السنوات والالتزامات المبكرة، وتشدد على ضرورة أن تضاف التبرعات إلى التعهدات الحالية بتقديم المساعدة إلى البرامج الإنسانية، وألا تمس بالموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية؛

٣٤ - **تدعو** الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى النظر في إمكانية تقديم تبرعات إلى آليات التمويل الأخرى للأغراض الإنسانية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التصدي الدولي للكوارث الطبيعية وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأن يدرج في تقريره توصيات عن كيفية تحسين الإجراءات الرامية إلى تحديد الثغرات ومعالجتها من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني، بما في ذلك في مجال الحلول الدائمة والمستدامة، وبخاصة في مجالي الإنعاش والتعمير.